

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون
وزارة المجاهدين وذوي الحقوق



الجلسات الوطنية
للاذكرة والتاريخ



الورشة الوطنية للتقييم الشامل لواقع الذاكرة والتاريخ الإنجازات والمكتسبات، الاختلالات والنقائص، التحديات والفرص





«... مع هذه الذكرى الخالدة في الجامعات والمدارس والمراكز الشبانية والثقافية ومختلف الفضاءات لمحاربة النسيان وتخليد أمجاد الجزائر، أعلن عن توجيه وزارة المجاهدين وذوي الحقوق إلى المباشرة في تجسيد مشروعات، يتعلق الأول بجلسات وطنية للذاكرة والتاريخ والثاني يخص التحضير لمشروع قانون يتعلق بالذاكرة الوطنية وفاء لشهداء مجازر 8 ماي 1945 ولشهداء الجزائر الذين نترحم بخشوع على أرواحهم الطاهرة في اليوم الوطني للذاكرة المخلد للذكرى الحادية والثمانين (81) لتلك المجازر، ونجدد عهدنا معهم لحفظ الأمانة وخدمة الوطن المفدى والشعب الجزائري الأبدي، في جزائر منتصرة شامخة أبية.»



**مقتطف من رسالة رئيس الجمهورية ،
السيد عبد المجيد تبون،
بمناسبة إحياء اليوم الوطني للذاكرة
المخلد للذكرى الـ 81 لمجازر الثامن ماي 1945.**



ورقة التأطير العلمي

ديباجة:

تُشكّل الذاكرة الوطنية مكوّنًا جوهريًا للهوية الجماعية ووعاءً للتجارب والرموز والقيم والمحطات التاريخية التي أسهمت في تشكيل الوعي الوطني وترسيخ الانتماء والتماسك المجتمعي. وهي لا تقتصر على استحضار الأحداث وتخليد الرموز، بل تؤدي وظيفة استراتيجية في بناء الوعي، وترسيخ قيم المواطنة، وصون المرجعيات المؤسسة للهوية الوطنية.

وتتزايد أهمية الذاكرة في ظل التحولات المعرفية والرقمية التي جعلت إنتاج المعرفة التاريخية وتوثيقها وتفسيرها وتداولها مجالاً للتأثير والتنافس. فلم تعد المؤسسات التقليدية، كالمدرسة والجامعة والأرشيف والمتاحف ووسائل الإعلام، المصادر الوحيدة لتشكيل صورة الماضي، بل أصبحت المنصات الرقمية وشبكات التواصل ومحركات البحث والخوارزميات والذكاء الاصطناعي فاعلاً مؤثراً في إنتاج المحتوى التاريخي وانتقائه وتداوله. وبينما تتيح هذه التحولات فرصاً واسعة لحفظ المصادر وإتاحتها وتثمينها، فإنها تطرح في المقابل مخاطر التزييف والتضليل وإعادة تشكيل الوقائع والسرديات، مما يجعل حماية الذاكرة مرتبطة بامتلاك المعرفة التاريخية الموثوقة وتعزيز حضورها في الفضاء الرقمي.

وفي هذا السياق، تبرز التوجيهات والقرارات التي أسداها رئيس الجمهورية بشأن الذاكرة الوطنية، والتي أسهمت في تعزيز مكانتها ضمن أولويات الدولة والسياسات العمومية، ودفع مسار صونها وحمايتها

وترقيتها على المستويات التشريعية والمؤسسية والعلمية والثقافية. وقد ترافقت هذه الديناميكية مع تحقيق رصيد معتبر من الإنجازات والمكتسبات في مجالات التوثيق التاريخي، والبحث العلمي، والتثمين الثقافي، والإعلام والاتصال، وحفظ الرموز والمحطات التاريخية الوطنية، بما يوفر قاعدة مرجعية لتقييم الحيلة، وتحديد مجالات التطوير، واستشراف متطلبات المرحلة المقبلة.

وعليه، تأتي هذه الورشة باعتبارها تمريناً وطنياً استراتيجياً لتقييم الحيلة، وتشخيص الاختلالات وتحديد الفجوات، واستشراف التحديات ورصد الفرص، والانتقال من المقاربة القطاعية المتفرقة إلى مقاربة متكاملة لحوكمة الذاكرة الوطنية، تقوم على وضوح الأدوار وتكامل الجهود، وحماية الأرشيف ورقمته وإتاحته، وتطوير البحث العلمي والذاكرة الشفوية، وتثمين التراث، وتجديد أساليب نقل التاريخ، وتوظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة.

وتهدف الورشة إلى إنجاز تقييم وطني شامل ومتكامل لواقع الذاكرة والتاريخ، بما يسمح بتحديد أولويات المرحلة المقبلة وبلورة التوجهات الكفيلة بتطوير المنظومة الوطنية للذاكرة. ويقتضي ذلك تعزيز حوكمة الذاكرة الوطنية وتكامل الجهود المبذولة في مجالها، وتثمين الرصيد المتراكم من البحث العلمي والإنتاج التاريخي وتوسيع أثره المعرفي والمجتمعي، والانتقال من المبادرات القطاعية المتفرقة إلى بناء منظومة وطنية متكاملة، قادرة على حماية الذاكرة ومصادرها، وتعزيز حضورها العلمي والثقافي والرقمي، وضمان نقلها إلى الأجيال الجديدة على أسس موثوقة ومستدامة.

أولاً: الإنجازات والمكتسبات المحققة

شهد مجال الذاكرة والتاريخ حركية وطنية أفرزت رصيّدًا معتبرًا من الإنجازات، من أبرزها:

1- المجال التشريعي والتنظيمي: شهدت الجزائر، منذ الاستقلال سنة 1962، تطورًا تدريجيًا في الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمجاهدين والشهداء وذوي الحقوق، وحماية التراث التاريخي والثقافي لثورة التحرير الوطني وصون رموزها. وفي هذا السياق، يبرز القانون رقم 91-16 المؤرخ في 14 سبتمبر 1991، المتعلق بالمجاهد والشهيد، ثم القانون رقم 99-07 المؤرخ في 5 أبريل 1999، المتعلق بالمجاهد والشهيد، الذي أقر مبادئ وقواعد تتعلق بحقوق المجاهدين وذوي حقوق الشهداء، وحماية التراث التاريخي والثقافي للثورة وترقيته وتثمينه. كما تعزز الإطار القانوني بأحكام دستورية تتصل ببيان أول نوفمبر 1954، واحترام رموز الثورة وأرواح الشهداء وكرامة ذويهم والمجاهدين، وترقية كتابة التاريخ وتعليمه، فضلًا عن تدابير تشريعية وتنظيمية لتخليد المحطات التاريخية الوطنية، من بينها ترسيم الثامن ماي يومًا وطنيًا للذاكرة، والسابع والعشرين ماي يومًا وطنيًا للكشفة الإسلامية الجزائرية، وتكريس الوقوف دقيقة صمت ترحمًا على شهداء مظاهرات السابع عشر أكتوبر 1961.

2- المجال الاتصالي والرقمي: شهد المجال الاتصالي والرقمي تطورًا في توظيف وسائل الإعلام والوسائط الحديثة للتعريف بالذاكرة الوطنية والتاريخ الوطني وتثمينهما، من خلال إطلاق قناة الذاكرة في الأول من نوفمبر 2020، ورقمنة عدد من الأعمال والمواد التاريخية، وإنشاء منصات وتطبيقات ووسائط إلكترونية تتيح الوصول إلى المحتوى التاريخي، فضلًا عن إنتاج الأفلام والأعمال السينمائية

والسمعية البصرية التي تتناول محطات ورموزاً من تاريخ الجزائر. كما أسهمت البرامج الإعلامية والوثائقية والمبادرات الرقمية في توسيع نطاق تداول المعرفة التاريخية وتعزيز حضور الذاكرة الوطنية في الفضاء الإعلامي والرقمي.

3- المجال العلمي والأكاديمي: تراكم رصيد معتبر من الجهود العلمية والأكاديمية في مجال التاريخ الوطني منذ الاستقلال، من خلال تطور تدريس التاريخ في المؤسسات التعليمية والجامعية، وإنشاء أقسام متخصصة في التاريخ ومخابر بحث ومراكز للدراسات، ودعم البحث العلمي وإنتاج الرسائل الجامعية والأطروحات والدراسات والكتب المتخصصة في تاريخ الجزائر، إلى جانب تنظيم ملتقيات وندوات علمية وطنية ودولية أسهمت في مناقشة القضايا التاريخية وتبادل الخبرات وتطوير البحث في مختلف مراحل التاريخ الوطني. كما أسهمت هذه الجهود في توسيع قاعدة الباحثين المتخصصين وتعزيز الرصيد العلمي المتعلق بتاريخ الجزائر وثورتها التحريرية وذاكرتها الوطنية.

4- مجال التوثيق التاريخي والذاكراتي: تراكم رصيد معتبر من الجهود والمبادرات الرامية إلى جمع المصادر التاريخية وحفظها وتوثيقها، من خلال جمع وتسجيل الشهادات الحية وتثمين الذاكرة الشفوية للمجاهدين والشهود والفاعلين في مختلف المحطات التاريخية، وحفظ الأرصدة الأرشيفية والوثائق والمخطوطات والمصادر المكتوبة ذات الصلة بتاريخ الجزائر وذاكرتها الوطنية. كما شملت هذه الجهود إصدار الكتب والدراسات والدوريات التاريخية، وتوثيق الأحداث والشخصيات والمحطات الوطنية، إلى جانب مواصلة عمليات حفظ الأرشيف وصيانة الوثائق التاريخية وتثمين التراث المرتبط بتاريخ البلاد

وثورتها التحريرية، وإحياء المناسبات والمحطات التاريخية بما يعزز نقل الذاكرة الوطنية وترسيخها لدى الأجيال المتعاقبة.

5- المجال العملياتي والرمزي: تجسّدت عناية الدولة الجزائرية باستعادة رموزها التاريخية وصون كرامة شهدائها في محطات مفصلية، من أبرزها استرجاع رفات الأمير عبد القادر من دمشق وإعادة دفنها بمقبرة العالية سنة 1966، في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين. وفي امتداد لهذا المسار، شهدت الجزائر في عهد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، استرجاع جماجم 24 من مقاومي وشهداء المقاومة الشعبية من فرنسا في 3 جويلية 2020، في خطوة ذات دلالة سيادية وذاكراتية بارزة أعادت إلى الواجهة قضية الرفات المحتجزة خارج الوطن، وربطت استعادتها بصون الكرامة الوطنية ومعالجة إرث الاستعمار. وتعكس المحطتان استمرارية التزام الدولة باسترداد شواهد تاريخها، فيما مثل استرجاع سنة 2020 محطة بارزة في تجديد هذا المسار وتعزيز حضور ملف الذاكرة في البعدين الوطني والدبلوماسي.

6- المجال المنشآتي والتراثي: تطوّر البنية المادية الحاضرة للذاكرة الوطنية من خلال شبكة المتاحف الوطنية والجهوية والولائية، وصيانة المعالم التاريخية والتراثية وترميمها، والعناية بمقابر الشهداء والمواقع المرتبطة بالمقاومة الشعبية والثورة التحريرية، إلى جانب تخليد المحطات التاريخية في الفضاء العام عبر نصب التذكارية والفضاءات المتحفية. وقد أسهمت هذه المنشآت والمواقع في حفظ الشواهد المادية للتاريخ الوطني، وتعزيز حضور الذاكرة في المحيط العمراني والثقافي، وإتاحة فرص التعريف بالموروث التاريخي ونقله إلى الأجيال المتعاقبة.

ثانيًا: أبرز الاختلالات والنقائص :

لا ينتقص رصد الاختلالات والنقائص من قيمة الإنجازات والمكتسبات المحققة، بل يستهدف تحديد الفجوات القائمة وتشخيص متطلبات تطوير المنظومة الوطنية للذاكرة والتاريخ. وتتمثل أبرزها في:

♦ الحوكمة والتنسيق المؤسسي: غياب إطار متكامل لحوكمة الذاكرة الوطنية، وما يترتب عنه من تشتت المبادرات ومحدودية التنسيق والتكامل بين القطاعات والمؤسسات والفاعلين.

♦ الأرشفة والرقمنة وإتاحة المصادر: استمرار نقائص في جمع الأرشفة التاريخية وحفظها وفهرستها ورقمنتها وربط قواعد بياناتها، بما يحدّ من سهولة الوصول إليها واستثمارها علمياً ومؤسسياً.

♦ البحث العلمي وكتابة التاريخ وتدريبه: الحاجة إلى تعزيز تكامل البحث التاريخي وتطوير مناهج كتابة التاريخ وتدريبه، وتوسيع توظيف المصادر والمقاربات الحديثة بما يستجيب للتحولات المعرفية واحتياجات الأجيال الجديدة.

♦ الذاكرة الشفوية والمحتوى الرقمي: محدودية استثمار الشهادات الحية والذاكرة الشفوية ضمن مشاريع توثيقية وعلمية متكاملة، والحاجة إلى تطوير محتوى تاريخي رقمي أكثر تنوعاً ودقة وجاذبية وقدرة على الوصول إلى الجمهور، ولا سيما فئة الشباب.

♦ التقييم وقياس الأثر: ضعف مؤشرات الأداء وآليات المتابعة والتقييم، ومحدودية القدرة على قياس الأثر الفعلي للسياسات والبرامج والمبادرات المتعلقة بحفظ الذاكرة ونقلها وتثمينها.

♦ الصلة بين المعرفة وصناعة القرار: محدودية توظيف مخرجات البحث العلمي في صياغة السياسات العمومية وتوجيه البرامج المؤسسية، والحاجة إلى بناء جسور أكثر فاعلية بين المؤسسات الأكاديمية والهيئات المعنية بإدارة الذاكرة الوطنية.

ثالثاً: التحديات والفرص المستقبلية

تواجه منظومة الذاكرة تحديات متنامية، أبرزها التحول الرقمي، وتعدد مصادر إنتاج المعرفة، وانتشار المحتويات غير الموثوقة، ومخاطر التزييف وإعادة تشكيل السرديات، فضلاً عن تحديات حماية الأرشفة ورقمته وإتاحته، وتطوير البحث العلمي، وتعزيز التنسيق المؤسساتي، وضمان انتقال الذاكرة إلى الأجيال الجديدة بوسائل حديثة.

وفي المقابل، تتيح التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي فرصاً واسعة لتوثيق الذاكرة وحفظها وإتاحتها وفهرستها وتحليلها وإعادة تقديمها، كما تمثل الطاقات العلمية والثقافية والشبابية وتنامي الاهتمام الوطني بالذاكرة رصيذاً مهماً لبناء مقاربة جديدة تجعل من التاريخ مجالاً للمعرفة والتكوين والابتكار.

وعليه، يتمثل الرهان الاستراتيجي في تحويل هذه التحديات والفرص إلى مسار مؤسسي متكامل، يقوم على حوكمة الذاكرة الوطنية، وحماية مصادرها، وتطوير إنتاج المعرفة التاريخية، وتوظيف التقنيات الحديثة في خدمتها ضمن ضوابط علمية وأخلاقية واضحة، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات والقطاعات المعنية. والغاية هي ترسيخ الذاكرة الوطنية بوصفها رصيذاً معرفياً وثقافياً مستداماً، ومكوّناً من مكونات الوعي الاستراتيجي، ورافداً لصون السيادة الثقافية وتعزيز قدرة المجتمع على فهم ماضيه واستيعاب تحولات حاضره واستشراف مستقبله.

رابعاً: المقاربة المنهجية للتقييم ومخرجات الورشة

يقتضي التقييم الشامل لواقع الذاكرة والتاريخ اعتماد مقاربة منهجية تتجاوز جرد الإنجازات واستعراض النقائص، نحو فحص مدى فعالية السياسات والبرامج المعتمدة، وقياس أثرها في حفظ الذاكرة

الوطنية وإنتاج المعرفة التاريخية ونقلها إلى الأجيال الجديدة. ويستند هذا التقييم إلى تحليل الأطر التشريعية والتنظيمية، وتحديد أدوار المؤسسات والقطاعات المعنية، وفحص حصيلة البرامج والمشاريع المنجزة، وتقييم قدرات التوثيق والأرشفة والرقمنة والبحث العلمي والتمثمين الثقافي والإعلامي، مع رصد الفجوات التي تحد من تكامل الجهود وفعالية الأداء.

وتُعتمد في ذلك مقارنة تشاركية متعددة القطاعات والتخصصات، تجمع بين المعطيات والوثائق المتاحة، والتجارب الميدانية، وآراء الخبراء والباحثين والفاعلين المؤسساتيين، بما يسمح بالتمييز بين الإنجازات المثبتة، والاختلالات القائمة، والتحديات الناشئة، والفرص الممكن استثمارها. كما يقتضي التقييم تحديد الأولويات وفق معايير الأهمية الاستراتيجية، والاستعجال، والأثر المتوقع، والقدرة على التنفيذ، مع اقتراح مؤشرات قابلة للقياس لمتابعة التقدم وتقييم النتائج.

ويُنظر أن تفضي الورشة إلى بلورة حصيلة وطنية مرجعية لواقع الذاكرة والتاريخ، تتضمن تشخيصًا موضوعيًا للمكتسبات والفجوات، وتحديدًا للأولويات الاستراتيجية ومجالات التدخل ذات الأسبقية، ومقترحات عملية لتعزيز التنسيق المؤسساتي وتطوير آليات الحفظ والتوثيق والبحث والتمثمين والرقمنة. كما تشكل مخرجاتها أساسًا مرجعيًا لصياغة رؤية وطنية متكاملة لحوكمة الذاكرة، تُترجم إلى برامج ومشاريع محددة، تُسند مسؤوليات تنفيذها إلى الجهات المعنية، وتُضبط آجالها ومؤشرات قياس نتائجها، بما يضمن الانتقال من التقييم إلى التنفيذ، ومن تشخيص الواقع إلى تطوير المنظومة الوطنية للذاكرة والتاريخ.

**البرنامج الافتتاحي الرسمي لإطلاق
الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ
اليوم الأول : الفترة الصباحية 09:00 سا – 14:30 سا**

مراسم افتتاح أشغال الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ

استقبال المشاركين واستكمال إجراءات التسجيل في الجلسات (الشارات...)	08:00 سا:
استقبال الضيوف الرسميين	10:00 سا:
مراسم الافتتاح	11:00 سا:
<p>الدخول لقاعة المحاضرات (قاعة بسكرة)</p> <p>-آيات بينات من الذكر الحكيم.</p> <p>-النشيد الوطني.</p> <p>-عرض الومضة الإشهارية للجلسات.</p> <p>الكلمات الرسمية الافتتاحية.</p> <p>-شريط وثائقي</p> <p>-مداخلة المؤرخ القطب الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيديوني.</p> <p>-عرض تعريفي شامل حول الإطار المرجعي للجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ.</p> <p>-تكريمات رمزية.</p> <p>-عقد لقاء توجيهي على هامش افتتاح الجلسات مع نخبة من المؤرخين والباحثين في حقل الذاكرة الوطنية.</p>	11:15 سا:
-اختتام مراسم افتتاح الجلسات ومغادرة الرسميين.	13:00 سا :
-انطلاق أشغال الورشات الموضوعاتية.	14:30 سا :

الجلسة المسائية **15.00 سا إلى 17.00 سا**

الباب التمهيدي:

الورشة الوطنية للتقييم الشامل لمنظومة الذاكرة الوطنية والتاريخ في الجزائر.
الإنجازات والمكتسبات، الاختلالات والنقائص، التحديات والفرص

15:30-14:00 تسجيل المشاركين في الورشة الوطنية.

- العرض المرجعي: توجيهات حول الجلسات وطريقة إدارتها (دليل إدارة الجلسات + الميثاق). 10 د
- المحاضرات.

- **رئيس الجلسة:** أ.د- علاد بيتور

رقم المحاضرة	العنوان والأستاذ المحاضر	المحاور
المحاضرة المركزية الأولى	حصيلة ستة عقود من سياسات الذاكرة والتاريخ في الجزائر. الخبير أحمد ميزاب	-التطور التاريخي لسياسات الذاكرة. -المكاسب المحققة. -التحولات الكبرى. -الرهانات المستقبلية.
المحاضرة المركزية الثانية	التحديات الكبرى التي تواجه الذاكرة الوطنية: الذاكرة الوطنية كأحد مكونات الأمن الوطني والسيادة السردية. الدكتورة مريم ضربان	-حروب السرديات. -التضليل الإعلامي. -التزييف العميق والذكاء الاصطناعي. -محاولات إعادة كتابة التاريخ. -تراجع الذاكرة الشفوية. -ضياغ الأرشيفات الخاصة.
		-تحديات نقل الذاكرة للأجيال الجديدة. -التحديات المرتبطة بالفضاء الرقمي.
المحاضرة المركزية الثالثة	نحو نموذج وطني لحوكمة الذاكرة والتاريخ في الجزائر. أ.د بوحنية قوي	الحوكمة الوطنية للذاكرة. -التكامل المؤسسي. -الرقمنة والذكاء الاصطناعي. -استشراف منظومة الذاكرة 2040.

نقاش 40 دقيقة

حوصلة اليوم الأول + توجيهات حول الورشات وطريقة إدارتها من 15 إلى 20 دقيقة

اليوم الثاني:

الفترة الصباحية 09:00 سا – 13:15 سا

رقم الورشة	المشرفون على الورشة	محور وإشكالية الورشة	محاور النقاش
الورشة الأولى: الإنجازات والمكتسبات (نقاط القوة)	رئيس الورشة أ.د عبد العزيز بوكنة مقرّر الورشة: أ.د بيتور علال د. مراد بن زفور منسق الورشة:	يرتكز على الإجابة على السؤال التالي: ما الذي أنجزته الجزائر في مجال الذاكرة الوطنية والتاريخ؟	-المؤسسات الوطنية للذاكرة. -التشريعات والسياسات العمومية. -استرجاع الذاكرة والأرشيف. -البحث العلمي والإنتاج الأكاديمي. -الإعلام التاريخي والذاكراتي .. -المتاحف والمواقع التاريخية. -حضور الذاكرة في التعليم. -الدبلوماسية التاريخية.

تهدف الورشة إلى: إنتاج وثيقة تتضمن سجل الإنجازات الوطنية في مجال الذاكرة والتاريخ

الورشة الثانية : النقائص والاختلالات	رئيس الورشة أ.د مزيان سعدي مقرّر الورشة: أ.د عمر بوضربة. د. فاطمة الزهرة طوبال. منسق الورشة :	تركز إشكالية الورشة الإجابة على السؤال التالي: ما الذي لم يتحقق؟ وما هي النقائص والاختلالات القائمة؟	غياب الحوكمة المتكاملة. -محدودية التنسيق المؤسساتي. -نقائص الأرشيف والرقمنة. -إشكالات تدريس التاريخ. -ضعف الاستثمار في الذاكرة الشفوية. -محدودية المحتوى الرقمي. - ضعف مؤشرات القياس والتقييم. -نقص استثمار البحث العلمي في صناعة القرار.
--	---	--	--

تهدف الورشة إلى: إنتاج وثيقة تتضمن: تقرير الفجوات والاختلالات في منظومة الذاكرة الوطنية

<p>-حروب السرديات. -التضليل الإعلامي. -التزييف العميق والذكاء الاصطناعي. -محاولات إعادة كتابة التاريخ. -تراجع الذاكرة الشفوية. -ضياع الأرشيفات الخاصة. -تحديات نقل الذاكرة للأجيال الجديدة. -التحديات المرتبطة بالفضاء الرقمي.</p>	<p>تركز إشكالية الورشة الإجابة على السؤال التالي: ما هي التحديات التي تواجه الذاكرة الوطنية خلال السنوات القادمة؟</p>	<p>رئيس الورشة أ.د عبد الحميد كرود مقرّر الورشة: أ.د نور الدين مقدر د. عائشة براهيم منسق الورشة:</p>	<p>الورشة الثالثة: التحديات والتحديات</p>
<p>تهدف الورشة إلى: انتاج وثيقة تتضمن: التقدير الوطني لمخاطر الذاكرة والتاريخ</p>			
<p>-قانون الذاكرة الوطنية. -الحكومة الوطنية. -الرقمنة الشاملة. -الذكاء الاصطناعي. -المنصات الوطنية للذاكرة. -دبلوماسية الذاكرة. -اقتصاد الذاكرة. -المتاحف الذكية. -إشراك الشباب. -التعاون الدولي.</p>	<p>تركز إشكالية الورشة الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن تطوير منظومة الذاكرة الوطنية خلال الفترة 2020-2027 ؟</p>	<p>رئيس الورشة د. حكيم بوغرارة مقرّر الورشة: أ.د دحمان تواتي. د. مريم ضربان. منسق الورشة:</p>	<p>الورشة الرابعة: الفرص والآفاق المستقبلية</p>
<p>تهدف الورشة إلى : إنتاج وثيقة تتضمن: خارطة الطريق الوطنية للذاكرة والتاريخ 2027-2040</p>			
<p>وجبة الغذاء - 13:30 14:30</p>			

الجلسة المسائية:
15.00 إلى 17.00 سا

رئيس الجلسة	مقررو الجلسة	منسق الجلسة
-احمد ميزاب -عبد الستار حسين	-عمر بوضربة -علال بيتور	-شافية العبد اللاوي -مراد بن زفور

الجلسة المستديرة الوطنية بعنوان:
مستقبل الذاكرة الوطنية والتاريخ في الجزائر
من التشخيص إلى البناء الاستراتيجي

المشاركون	المخرجات المتوقعة	المخرجات النهائية للجلسة
-رؤساء الورشات. -المؤرخون. -خبراء الأمن الوطني (وزارة الدفاع الوطني- الدرك الوطني-الأمن الوطني). -خبراء في الأرشفة والرقمنة. -أساتذة الجامعات. -ممثلو القطاعات الحكومية. -ممثلو المؤسسات الإعلامية والثقافية.	-مناقشة نتائج الورشات الأربع. -تحديد الأولويات الوطنية. -صياغة التوصيات النهائية. -اعتماد الوثيقة المرجعية للجلسة.	-التقرير الوطني للتقييم الشامل لمنظومة الذاكرة والتاريخ. -مصفوفة وطنية لنقاط القوة والضعف والتحديات والفرص. -المؤشرات الوطنية لقياس أداء منظومة الذاكرة والتاريخ. -خارطة طريق وطنية 2027- 2040 -مقترحات تشريعية وتنظيمية داعمة لقانون الذاكرة الوطنية. -إصدار "إعلان يكون له اسم لحوكمة الذاكرة الوطنية والسيادة السردية". -رفع تقرير استراتيجي إلى السلطات العليا للدولة يتضمن الأولويات الوطنية العشر في مجال الذاكرة والتاريخ خلال العشرية المقبلة في إطار منظومة اليقظة الاستراتيجية.



الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ



وزارة المجاهدين وذوي الحقوق
أكتوبر 2026